مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 08، العـدد: 02 (2024)،
ص 50- 65

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N° 02 : (2024)
P 50-65

واقع الرقابة والتدقيق الشرعي في النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر

-دارسة ميدانية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل-

بنايش سفيان [1] (*)، محمد فرحي [2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة عمار ثليجي ولاية الأغواط، (الجزائر)
sf.bennaiche@lagh-univ.dz
http://orcid.org/0009-0006-4949-2028
[2] أستاذ جامعي، جامعة عمار ثليجي ولاية الأغواط، (الجزائر)
farhi_mdz@yahoo.fr
http://orcid.org/0009-0006-4949-2028

تاريخ الاستلام: 2024-07-06 **تاريخ القبول:** 2024-11-17 **تاريخ النشر:** 2024-12-16

ملخص:

تهدفت هذه الدراسة إلى معرفة آليات الرقابة والتدقيق الشرعي في النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية في الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التدقيق في آليات الرقابة والتدقيق الشرعي.

وتوصنا في الأخير إلى أن هيئة الرقابة الشرعية في بنك الإسكان تقوم بإصدار الفتاوى وفق الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية المنبثقة من المجلس الإسلامي الأعلى للإفتاء، وتوصلنا إلى أهمية وجود مدقق شرعي في البنك لا تقل عن أهمية وجود هيئة الرقابة الشرعية، وعليه يتوجب تعيين مدقق شرعي إلى جانب هيئة الرقابة الشرعية مع منحه الاستقلالية الكاملة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي، النوافذ الإسلامية، البنوك التقليدية، الجزائر.

تصنيف JEL : E41؛ G21؛ G290؛ G24.

(*) المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): *https://doi.org/10.34118/jeemr.v8i2.4034*

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N° 02 : (2024)
P 50-65

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 08، العـدد: 02 (2024)،
ص 50- 65

The reality of Sharia supervision and auditing in the Islamic windows of traditional banks in Algeria

1st Bennaiche Sofiane [1(*)], 2nd Mohamed Ferhi [2]

[1]PHD student, Amar Telidji University of Laghouat (Algeria)
✉ sf.bennaiche@lagh-univ.dz
ORCID (recommended) http://orcid.org/0009-0006-4949-2028
[2]Mohamed Ferhi, Amar Telidji University of Laghouat (Algeria)
✉ farhi_mdz@yahoo.fr

Received: 6/7/2024 **Accepted**: 17/11/2024 **Published**: 16/12/2024

Abstract:

This study aimed to understand the mechanisms of Sharia supervision and auditing in Islamic windows of conventional banks in Algeria. The descriptive analytical approach was adopted to examine the mechanisms of Sharia supervision and auditing.

In conclusion, the Sharia Supervisory Board in the Housing Bank issues fatwas following the National Fatwa Authority for Islamic Financial Industry, which emanates from the Supreme Islamic Council for Fatwa. We also concluded that the importance of having a Sharia auditor in the bank is no less significant than having a Sharia Supervisory Board. Therefore, appointing a Sharia auditor alongside the Sharia Supervisory Board is necessary, while granting them full independence.

Keywords: ***Shariah supervision, Shariah auditor, Conventional banks, Islamic windows, Algeria***

JEL Classification Codes: E41, G21, G290, G24.

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v8i2.4034

1. مقدمة:

في ظل التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة بشكل كبير، خاصة بعد الأزمة المالية للسنة 2008، وتنامي أصول البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية وتوسع نشاطها، وفي ظل محاولة الجزائر سحب والتحكم في الكتلة النقدية الكبير في السوق الموازي، اتجهت إلى إنشاء نظام يأمر البنوك التجارية بفتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات ومنتجات مالية. ولضمان مصداقية تلك النوافذ وعملها وفق قواعد الشريعة الإسلامية أجبرت البنوك على وجود رقابة شرعية تتكون من مجموعة من أعضاء ذوي إلمام في فقه المعاملات لضمان تطبيقها لمعايير الجودة الشرعية.

من خلال التقديم السابق وفي ظل الأهمية الكبير للرقابة الشرعية سواءً في البنك أو الشباك الإسلامي نقوم بطرح السؤال الرئيسي، والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

ما آليات الرقابة والتدقيق الشرعي في البنوك التقليدية المعتمدة للشبابيك والنوافذ الإسلامية، وما متطلبات نجاحها؟

لتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الرقابة والتدقيق الشرعي؟
- هل وجود مدقق شرعي في البنك يقلل من الانحرافات الشرعية؟

فرضيات البحث: تتمثل فرضيات البحث في:

- تقوم هيئة الرقابة الشرعية في النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية بإصدار الفتاوى وفق المجلس الإسلامي الأعلى للإفتاء؛
- يمكن لهيئة الرقابة الشرعية القيام بالرقابة والتدقيق الميداني؛
- لنجاح عملية الرقابة والتدقيق الشرعي يلزم وجود مدقق شرعي يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الرقابة الشرعية في بنك الإسكان، وعلى ضرورة وجود مدقق شرعي يتولى الإشراف والتوجيه.

أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث في معرفة وتحديد آليات الرقابة الشرعية من طرف أعضاء الهيئة والمدقق الشرعية وكيفية تحديد برنامج الذي تكون على أساسه عملية الرقابة والتدقيق الشرعي، إضافةً إلى مجموعة من الأهداف الأخرى تتمثل في:

- مدى التزام النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية بتطبيق الفتاوى؛
- أهمية التدقيق الشرعي في الشباك الاسلامي؛
- توضيح الفرق بين مهام هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي؛
- مدى قدرة هيئة الرقابة الشرعية على القيام بأعمال الرقابة والإشراف؛
- أهمية تعيين مدقق شرعي ليكون حلقة وصل بين النافذة الإسلامية وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، لفهم الرقابة الشرعية والهيئات التي تتكون منها، والتدقيق الشرعي، والمنهج التحليلي في تحديد آليات الرقابة الشرعية في البنك ومتطلبات نجاحها.

خطة البحث: اعتمدنا في بحثنا خطة بحث تتكون من جانبين:

الجانب النظري:

- الإطار النظري للرقابة الشرعية؛
- الإطار النظري للتدقيق الشرعي.

الجانب التطبيقي:

- تقديم بنك الإسكان للتجارة والتمويل؛
- آليات الرقابة والتدقيق في البنك؛
- متطلبات نجاح الرقابة في البنك.

الدراسات السابقة:

- **أشرف محمد دوابة، *"الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية: الأساس الفكري والتطبيقي والتصور المقترح، دار السلام، مصر 2018*:** الدراسة عبارة عن كتاب، ركز فيه الباحث عن الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية واظهار كيف تحولت من صناعة إلى تجارة في بعض هذه البنوك، وسعيًا لتحقيق الاستقلالية والموضوعية والفعالية في البنوك الإسلامية، ومراعاةً للمواءمة بين فقه النص وواقع العصر، وإيمانًا بأن تطور الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية لا ينفصم عن تطور الحياة المالية وما تحمله من علوم ومعارف وتطبيقات عملية، ويضع الباحث هنا تصورًا مقترحًا لنظام الرقابة الشرعية في تلك البنوك يتجنب مثالي التطبيق الحالي ويضع تلك البنوك على مشارف الطريق القويم والتطبيق السديد وفي شكل نظام بحثي.
- **سليمان ناصر، الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 23، 2010:** الدراسة عبارة عن مقال، تطرق فيه الباحث عن مفهوم الرقابة الشرعية، أهدافها، وظائفها، هيئاتها، وقام بتقديم وتبيان واقع عملها في العمل البنكي الإسلامي، وكيفية تطوير أدائها وتفعيلها، وقد بين الباحث أيضا في خاتمة بحثه عن أهمية الرقابة في النظام البنكي الإسلامي، ومدى تطورها المستمر بتطور هذا النظام على عقود من الزمن، ومدى الجهود المبذولة في مجال الاجتهاد والافتاء الفقهي لتطور المنتجات البنكية الإسلامية.

2. المحور الأول: الاطار النظري

1.2 الرقابة الشرعية:

1.1.2 تعريف الرقابة الشرعية:

لغةً: راقب الشيء مراقبةً ورِقاباً، أي حرسه (ابن منظور، 1882، صفحة 425).

اصطلاحًا: عرّف معهد المراجعين الداخليين (IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية **الرقابة** على أنها: «أي تصرف أو تدبير تتخذه الإدارة، والمجلس وجهات أخرى بهدف إدارة المخاطر وزيادة احتمالية تحقيق الغايات، والأهداف المحددة» (The Institute of Internal Auditors, 2024, p. 11).

أما بالنسبة للرقابة الشرعية، هناك عدة تعاريف من بينها:

– عرف حسين شحاته الرقابة الشرعية على أنها:« متابعة وفحص كافة الأعمال والسلوكيات التي يقوم بها الموظفون والمؤسسات المالية وغيرها، لغرض التأكد من أنها تتم وفقًا لأحكام وقواعد الشرعية الإسلامية، وذلك باستخدام أدوات وأساليب لبيان المخالفات الشرعية وتصويب الأخطاء وتقديم في النهاية تقارير تضم إرشادات وتوجيهات، والتوصيات اللازمة» (شحاتة، 2001، صفحة 142).

– وعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: «فحص التزام البنك بجميع أنشطته، من عقود، وسياسات، ومنتجات، وخدمات، والقوائم والتقارير المالية، للتأكد من توافقها مع احكام الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك إعطاء التعليمات وتقديم التوجيهات والملاحظات» (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2018).

2.1.2 أهداف الرقابة الشرعية:

تتمثل الأهداف الأساسية للرقابة الشرعية في التأكد من أن المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، ومنتجاتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث أن تحديد أهداف الرقابة الشرعية يتمثل في الغايات التي تتطلع هيئة الرقابة إلى تحقيقها، وتتمثل أهداف الرقابة الشرعية في (أبو غدة، 2001، صفحة 09):

- تحقيق التزام البنوك والمؤسسات بالأحكام والمبادئ الشرعية؛
- إيجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة شرعا، بتطوير تلك المتبعة في مجال البنوك، أو تقديم البدائل الشرعية لها كلما أمكن ذلك؛
- إثراء فقه المعاملات المالية بتطوير الصيغ المعروفة واستحداث صيغ ومنتجات جديدة وتطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي؛
- التزام العاملين في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية الواجب مراعاتها في النشاط المصرفي الإسلامي؛
- طمأنة الجمهور من المتعاملين مع المصرف وغيرهم على شرعية النشاط الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

3.1.2 أهمية الرقابة الشرعية:

تحتاج الكثير من العمليات في البنوك أو المؤسسات المالية إلى رأي وفتوى حول المنتجات التي تقوم بتقديمها، كما أن وجود رقابة شرعية يمنح الثقة للمتعاملين مع البنك أنه يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، ومن أهم الأسباب التي تعبر عن أهمية الرقابة الشرعية هي (حماد، 2014، الصفحات 20-21):

- أن الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تقديم البديل الشرعي للبنوك الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للبنوك الإسلامية أو حتى الشبابيك الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير العمليات، والتزام وتطبيق البنوك في معاملاتها لإحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية؛
- عدم الإحاطة بجميع القواعد الإسلامية من قبل جميع العاملين في البنوك الإسلامية؛
- أن العمليات البنكية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة او عملية او تمويل من قبل البنك؛
- أن وجود الرقابة الشرعية يعطي البنك الصبغة الشرعية، مع ارتياح المتعاملين مع البنك؛
- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها أنها تعمل وفق الشريعة الإسلامية.
- في الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشار أنواع جديدة من المعاملات التجارية، مثل الحسابات والودائع والاعتماد المستندي وغيرها من العمليات البنكية، وحتى التجارة الإلكترونية التي تعتبر حديثة وليس لها أي حكم مشابه لها في المصادر الفقهية القديمة؛

وبالإجمال فإن وجود رقابة شرعية في أية مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية يمنحها الثقة والقوة والشرعية، علمًا بأن كل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تشترط في نظامها الداخلي خضوع كل المعاملات للأحكام الشرعية (بن حدو، 2021، الصفحات 150-151).

4.1.2 هيئة الرقابة الشرعية:

أولاً: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية:

لغةً: الهيئة في اللغة هي حال الشيء وكيفيته، وصورة الشيء وشكله فنقول: فلانٌ حسن الهيئة (ابن منظور، 1882، صفحة 4730).

اصطلاحًا: اختلف العديد حول مفهوم هيئة الرقابة الشرعية وعن أعضائها، ولعل هذه التعاريف هي أبرزها:

- حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن الرقابة الشرعية: «هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات، حيث تكون فتاوى الهيئة وقراراتها ملزمة للمؤسسة أو البنك» (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2018، صفحة 1046)؛
- وقد عرفها البنك المركزي العراقي على أنها: «كيان مستقل من المتخصصين في فقه المعاملات والتمويل الإسلامي ومن ذوي الخبرة في الاعمال البنكية والمالية والقانونية بشكل عام تتكون من 05 أعضاء على الأقل 03 منهم مختصين في الفقه الإسلامي وأصوله والاقتصاد الإسلامي والمعاملات

المالية والبنكية و02 من ذوي الخبرة في الأمور البنكية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية» (البنك المركزي العراقي، 2018، صفحة 03).

وقد جاء في معيار الحوكمة رقم (03) أن تعيين هيئة الرقابة الشرعية يكون من طرف الجمعية العمومية للمساهمين، بناء على توصيات من مجلس الإدارة، وأن يكون الاتفاق بين الهيئة والبنك مثبت في خطاب التعيين، إذا يجب على أعضاء الهيئة التأكد من أن الشروط المتفق عليها مثبتة في خطاب التعيين.

ثانيا: مهام هيئة الرقابة الشرعية:

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في (محمود، صفحة 10):

- المشاركة في وضع التعليمات واللوائح، ونماذج العقود الشرعية للمعاملات، ومراجعتها، وتصحيحها، وإقراراها وتطوريها؛
- الرقابة على أعمال البنك الإسلامي للتأكد من مدى مطابقة أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- فحص العقود والاتفاقيات والسياسيات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير الخاصة بالمراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي؛
- الشهادة أمام الجمعية العامة للمساهمين من خلال تقديم تقرير سنوي لها يعكس مدى مشروعية أعمال البنك، إضافةً إلى ما قامت به الهيئة وأساليب متابعتها ورقابتها للنواحي الشرعية، وأهم ملاحظاتها، ومدى تجاوب الإدارة والعاملين لتوجيهاتها وقراراتها؛
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للعاملين بالبنك.

ثالثا: شروط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

يجب توفر شرطين هامين في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من أجل تحقيق الأهداف الفعلية للرقابة الشرعية حيث يتمثل هذان الشرطان في (القره داغي، 2013، الصفحات 504-508):

النوع الأول: الشروط الدينية والأخلاقية

يجب توفر شرط الدين والأخلاق من أجل التقوى، والعدل، والأمانة في العمل، والقدرة على حل المشاكل عن طرق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ذلك أنه عند محاولة التأكد من وجود هذه الشروط الإطلاع على سلوك عضو هيئة الرقابة الشرعية.

النوع الثاني: الشروط العلمية والعملية

قام علي محي الدين القره داغي بتقسيم هذا النوع إلى شرطين هما شروط شكلية وشروط موضوعية، أما الشروط الشكلية فهي إثبات التوفر على شهادات في كليات الشريعة، أو الاقتصاد، أو القانون، أي أن يكون متمكنا ولديه إجازة علمية بتقدير ممتاز، أو جيد جداً. وقد نص معيار الحوكمة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1)، في البند رقم (7) الخاص بتكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها والاستغناء عن خدماتهم على أنه يمكن أن يكون تخصص أحد أعضاء هيئة الرقابة

الشرعية الاقتصاد، أو إدارة الأعمال، أو القانون، أو المحاسبة، أو أي تخصص يكون في نطاق الرقابة الشرعية، بشرط أن لا يصلوا إلى نصف أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

كما جاء نفس البند على وجوب عدم ضم هيئة الرقابة الشرعية في عضوتها مديرين من المؤسسة، وأن لا تضم أيضا مساهمين ذوي تأثير فعال (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2018، صفحة 1047).

وأما الشروط الموضوعية فتتمثل تحديدًا في (القره داغي، 2013، صفحة 506):

- الاستقلالية: وقد نص معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (3)، في البند رقم (6) على وجوب أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في هيكل المؤسسة تسمح للرقابة الشرعية بإنجاز مهامها، أي أن تكون لها الاستقلالية التامة.
- التأني والتثبت بعد فهم المسألة: فهناك قاعدة تقول أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وهي تعني أنه لكي يتم الحكم على شيء معين، يجب أن يتم فهمه فهما تاما لكي لا يكون إصدر الحكم بشكل خاطئ.

2.2 التدقيق الشرعي

إن أي أساس لتوضيح سير العمليات والفتاوى والقرارات، والتأكد من دقة وصحة العمليات والبيانات وتوافقها مع أحكام الشرعية الإسلامية في أي بنك هو التدقيق الشرعي، ذلك أن للرقابة الشرعية أهمية كبيرة في المؤسسات المصرفية، وللتدقيق أهمية كبيرة في الرقابة الشرعية، وتكون عملية التدقيق الشرعي بصفة دورية، وهذا هو الأمر الذي جعله مهما جدا للقطاع البنكي ولهيئة الرقابة الشرعية كرقابة أثناء التنفيذ.

1.2.2 مفهوم التدقيق الشرعي

لغةً: كلمة تدقيق مصدر دقَّقَ، أي فحص المعدات والبرامج والأنشطة والإجراءات لتحديد مستوى الفعالية (أحمد مختار عمر، 2008)؛

اصطلاحًا: قبل تعريف التدقيق الشرعي نقوم بتعريف التدقيق الداخلي الذي يعرف حسب معهد المراجعين الداخليين (IIA) على أنه: «نشاط استشاري تأكيدي موضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة» (The Institute of Internal Auditors, 2024, p. 12).

أما التدقيق الشرعي فيعرف على أنه: «فحص مستقل وموضوعي لمدى التزام البنوك بمبادئ الشريعة الإسلامية واحكامها ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة جميع انشطته، يقدم قيمة تحويطية وارشادية للمصرف يساعده في تحقيق أهدافه، ويشمل الفحص للعقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير، وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي» (البنك المركزي العراقي،

2018، صفحة 14)، وقد أدرج البنك المركزي الماليزي مجموعة من الشروط تتضمن مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي (BANK NEGARA MALAYSIA, 2014):

- "وضع منهجية تدقيق لتقويم ملف المخاطر ونقاط الضعف في كل منطقة قابلة للتدقيق؛
- إنشاء خطة تدقيق للمهام التي يتعين القيام بها؛
- إنشاء برنامج التدقيق موثق يقدم التوجيه للمدققين الداخليين في جمع المعلومات وإجراءات التدقيق والتقويم؛
- رفع النتائج إلى مجلس الإدارة واللجنة الشرعية من خلال تقرير التدقيق".

وفي تعريف لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي:« فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية» (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2018).

2.2.2 تشكيل قسم التدقيق الشرعي

يختلف قسم التدقيق الشرعي باختلاف المؤسسات والاستراتيجيات المتبعة، ولكن في الغالب يتشكل قسم التدقيق الشرعي وفق ثلاث شروط تتمثل فيما يلي (البنك المركزي العراقي، 2018، صفحة 14):

- يرتبط قسم التدقيق الداخلي الشرعي بمجلس الإدارة عن طريق هيئة الرقابة الشرعية ويكون رئيسها مسؤولاً أمام مجلس الإدارة بصفته رئيسا لقسم التدقيق الشرعي الداخلي؛
- يجب أن يكون موظفي قسم التدقيق الشرعي الداخلي من الحاصلين على شهادات في مجال الاختصاص، حيث تقع على عاتق رئيس القسم عملية اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم؛
- يجب أن يكون قسم التدقيق الشرعي الداخلي حاصلا على (شهادة المراقب والمدقق الشرعي) (CSAA) الممنوحة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

3.2.2 المدقق الشرعي

أولا: تعريف المدقق الشرعي

يعرف المدقق الشرعي على أنه:« الشخص الذي يقوم بالتأكد من تطبيق الفتاوى الصادرة عن الهيئة تطبيقا صحيحا، كما يقوم بالتوضيح والبيان للفتاوى الصادرة عن الهيئة ليسهل عليهم فهم الفتوى وتحويلها من المفهوم النظري إلى الواقع العملين، ويرد على استفسارات العاملين وكل ما يشتبه عليهم أثناء التنفيذ» (العزري، 2012، صفحة 112).

ثانيا: مهام المدقق الشرعي

يمكن تقسيم مهام المدقق الشرعي في نوعين رئيسيين (يحي محمد زكريا، 2019، صفحة 46):

النوع الأول: المهام المساعدة، يقوم المدقق الشرعي هنا بمهامه التي تتمثل في مساعدة الهيئة في إنجاز المهام والمساعدة في طريقة التطبيق الشرعي، ووضع السياسات والإجراءات، وتنفيذ المنتجات، وتأهيل الموظفين.

النوع الثاني: المهام التنفيذية، يمكن تقسيم هذه المهام التنفيذية على ثلاث محاور، ذلك وتتمثل هذه المحاور في (مطلق الجاسر، 2009، الصفحات 9-10):

- المحور الوقائي: يشمل مراجعة العقود، والتحقق من أن أي نشاط مجاز من قبل هيئة الرقابة الشرعية، إضافةً إلى إعداد دليل التدقيق؛
- المحور العلاجي: يتضمن تصحيح الأخطاء التي يقع فيها الموظفين، وتوجيه الإدارة بقرارات الهيئة؛
- المحور التكميلي: تشمل مراجعة العقود والعمليات بعد التنفيذ، والاطلاع على التقارير والميزانيات العامة.

ثالثا: خطة المدقق الشرعي

بناءً على تحديد أهداف البنك المسطرة والخاصة للتدقيق الشرعي يقوم المدقق الشرعي برسم خطط التدقيق الشرعي، والتي يمكن تقسيمها إلى (الفزيع، 2009):

خطط التدقيق الشرعي الاستراتيجي: وهي الخطط المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي على جميع أنشطة المؤسسة أو بعضها في فترة لا تقل عن سنتين وقد تبلغ خمس سنوات، وعادة ما تقدم في الأنشطة ذات المخاطر العالية على غيرها؛

الخطط السنوية: وهي الخطط المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي على جميع أنشطة المؤسسة أو بعضها في فترة لا تزيد عن سنة؛

الخطط التشغيلية: وهي الخطط التي تصف إجراءات التدقيق الميداني، وتصنف على ثلاث أصناف تم ذكرها سابقًا (المحور الوقائي، المحور العلاجي، المحور التكميلي).

3. تجربة الرقابة الشرعية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

1.3 تقديم بنك الإسكان للتجارة والتمويل:

بنك الإسكان للتجارة والتمويل هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية، تأسس سنة 1973، وبدأ عمله متخصص في مجال التمويل الإسكاني، وفي 1997 تحول إلى بنك تجاري شامل (نبذة عن بنك الاسكان، 2023).

1.1.3 بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر- في سنة 2003 برأسمال 20 مليار دينار جزائري، ويقع مقره الرئيسي في -دالي إبراهيم- الجزائر العاصمة.

الجدول رقم (01): بيانات عامة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل

المقر الرئيسي	الأردن
رأسمال البنك	444 مليون دولار
عدد البنوك التابعة	03 بنوك (الجزائر، سوريا، لندن)
عدد فروع البنك التابع في الجزائر	07 فروع
سعر سهم البنك	3.37 دولار

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الموقع الرسمي لبنك الاسكان

2.3 آليات الرقابة والتدقيق الشرعي في البنك:

1.2.3. هيئة الرقابة الشرعية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل:

من أجل الامتثال للنظام 20-02 الصادر في 15مارس سنة 2020، والمدرج في مادته 15 على إلزامية تعيين هيئة رقابة شرعية تتكون من 03 أعضاء على الأقل، قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر بتعيين هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاث أعضاء تتمثل في:

الأعضاء	التخصص	الوظيفة
الدكتور عبد الحق حميش	الشريعة الإسلامية	– متقاعد
الدكتور محمد هندو	الفقه والأصول	– أستاذ العلوم الإسلامية (الفقه وأصوله) بجامعة البويرة؛
الدكتور مراد بلعباس	أصول الفقه	– أستاذ العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المدقق الشرعي لبنك الإسكان

موقع هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

تقع هيئة الرقابة الشرعية في بنك التنمية في موقع مستقل عن الإدارة، وهذا لكي يكون لدى هيئة الرقابة الشرعية القدرة على التنفيذ، وهذا وفق دراسة قام بها الدكتور أبو معمر فارس محمود محمد، حيث تبين وفق الاحصائيات التي قام بها أن استقلالية هيئة الرقابة الشرعية تؤدي أن تكون نسبة الحلال 100%، أي انعدام للمخالفات الشرعية (أبو معمر فارس، 1994، صفحة 29).

أما بالنسبة للمدقق الشرعي فيقع موقعه في البنك تحت هيئة الرقابة الشرعية، أي أنه مستقل عن الإدارة، وهذا وفق ما يشترطه أغلبية أعضاء هيئة الرقابة بربط المدققين الشرعيين بالهيئة الشرعية، إذْ أن موقع المدقق الشرعي في الهيكل التنظيمي يمنح له الصلاحيات من أجل الحصول على جميع المستندات والوثائق المتعلقة بالخدمات الإسلامية.

3.3 التدقيق الشرعي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

يكون التدقيق الشرعي في مجموعة من المراحل تتمثل في:

الرقابة القبلية: أو الرقابة السابقة، وتسمى أيضًا بالتحضيرية، ذلك ويقوم المدقق الشرعي بالاستقبال الوثائق والمستندات الخاصة بالعملية، والاطلاع عليها ليرى مدى توافق تلك الوثائق لما هو موافق

للمعايير المتبعة، إضافةً إلى وجهة تلك الأموال والغاية منها، فيقوم بإرسال الرخصة، ولا يتم التنفيذ إلا بعد موافقة إدارة الخدمات المالية الإسلامية، أو الرفض في حالة وجود نقص أو عدم توفر الشروط المناسبة من أجل القبول، وهنا يقوم المدقق بالتأكد والفحص الأولي للعملية محل التدقيق قبل بداية تنفيذ تلك العملية.

الرقابة البعدية: يقوم المدقق الشرعي بجمع البيانات المتعلقة بالجهة محل التدقيق، إذ يقوم بتحديد الفترة محل التدقيق، ذلك ويقوم بالاطلاع على تلك البيانات عن طريق الولوج إلى النظام في البنك باعتباره مخولاً بالدخول، ثم يقوم باختيار عينة من أجل التدقيق –يختار المدقق في الغالب عينة نشطة من أجل التأكد من عدم وجود المخالفات–، وفي حالة وجود مخالفة والتي تتمثل في:

- إجراء مخالف لمقررات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛
- استعمال عقود واتفاقيات غير مرخصة من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛
- استخدام نماذج غير مطابقة للصيغة المجازة بقرار هيئة الرقابة الشرعية؛
- عدم تدوين كامل البيانات والمعلومات؛

ويقوم بمعالجة تلك الأخطاء عن طريق مجموعة من الآليات تتمثل في:

- إزالة سبب الملاحظة بالتصحيح؛
- تجنيب الأثر المالي المترتب عن المخالفة إن وجد، مثل رد الغرامة المالية أو فسخ العقد كاملًا؛
- تدوين البيانات والمعلومات بشكل لا يتناقض مع البيانات والمعلومات محل التدقيق؛
- البت في الأثر الشرعي للمخالفة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في حالة عدم وضوحه لدى المدقق.

1.3.3. استمارة التدقيق الشرعي في البنك:

عند شروع المدقق في عملية التدقيق يقوم بإعداد مجموعة من الاستمارات، ذلك أن كل استمارة خاصة بالمنتج لكن على الأغلب تكون بعض العناصر في الاستمارات حيث تحتوي على:

- **بالنسبة للحسابات:** سنقوم بتوضيح الفرق بين الحساب الجاري وحساب الادخار في استمارة التدقيق:

الملحق رقم (01): استمارة التدقيق لكل من الحساب الجاري والادخاري

عناصر الاستمارة	الحساب الجاري الإسلامي	حساب الادخار الإسلامي
التأكد من نشاط العميل.	X	X
تقييس المنتج متوافق مع المعايير الشرعية.		X
التأكد من امتلاك العميل لبطاقة الزبون الإسلامي CRM Fiche Client.	X	X

التأكد من عدم انكشاف الحساب*.	X	X
التأكد من عدم وجود أثر محاسبي لتاريخ القيمة**.	X	X
التأكد من عدم تحميل الخسائر***.	X	
إعلام العميل بمفاتيح توزيع الأرباح (يتم إعلام العميل إما عن طريق اللوحات الإشهارية للبنك، أو من طرف المكلف بالعملاء قبل فتح الحساب).		X
التأكد من عدم منح الزبون أي أرباح مقابل استغلال رصيد الحساب.	X	
إعلام الزبون بالحسابات الترجيحية للحسابات الادخارية في وعاء المضاربة.		X
التأكد من اقتطاع عمولات وفق الشروط البنكية.	X	
التأكد من الأرباح الموزعة تعكس ربحية البنك.		X

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على المدقق الشرعي لبنك الإسكان الجزائر

إضافةً إلى خانة أخرى تأتي في مقدمة الاستمارة تحتوي على: المرجع، واسم العميل، رقم الحساب، تاريخ فتح الحساب، والغرض من فتح الحساب بالنسبة للحساب الجاري.

- **بالنسبة للتمويلات:** سنقوم بإيضاح أهم الفروقات في الاستمارات بين التمويلات كالآتي:

الملحق رقم (02): استمارة التدقيق في كل من المرابحة والإجارة

عناصر الاستمارة	مرابحة	إجارة
التأكد من أن العميل غير المورد.	X	X
التأكد من ذكر مواصفات العين المؤجرة بالتفصيل.		X
التأكد من أن العميل لم يصدر منه جوابًا بالقبول من المورد.	X	X
التأكد من ملكية البنك لفاتورة الشراء.	X	X
التأكد من استلام ومعاينة البنك للعين.	X	X
التأكد من تسديد قيمة العين للمورد.	X	X
التأكد من صحة العقد.	X	X
التأكد من أن تاريخ عقد التمويل بعد تاريخ شراء العين.	X	X

* من بين الأدوات التي يقوم بها المدقق الشرعي أن يتحصل على كشف الحساب الجاري، فيقوم بإجراء الكشف للحساب خلال المدة محل التدقيق، وبالتالي التعرف على الرصيد الحساب، والتعرف على تحميل الزبون للفوائد والعمولات الخاصة، أم لا.

**عند القيام بعملية الإيداع في البنوك التقليدية يتم تسجيل العملية بعد يوم واحد، وبالنسبة لعملية السحب، فيتم إنقاص يوم واحد. أما بالنسبة للبنوك أو الشبابيك الإسلامية فإنه لا يوجد أثر مالي لتاريخ المحاسبي.

*** يتأكد المدقق الشرعي في هذا العنصر من عدم تحميل الخسائر في الحساب الجاري، بينما يقوم في حساب الإدخار بتأكد من أن المشروع الاستثمار قد حقق خسارة وبنفس النسبة.

التأكد من صحة الضمانات.		X
التأكد من صرف غرامات التأخير في أوجه الخير (إن وجدت).	X	X

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على المدقق الشرعي لبنك الإسكان الجزائر

وفي الاستمارة توجد خانة تشترك فيها التمويلات، حيث تحتوي على: المرجع، العميل، المورد، الموظف، وموضوع التمويل.

وفي استمارة السلم تحتوي على العناصر التالية:

الملحق رقم (03): استمارة التدقيق للعملية السلم

التأكد من أن المسلم فيه ليس معّينا.	X
التأكد من أن المسلم فيه ينضبط بالوصف.	X
التأكد من أن رأسمال السلم ليس دينا في الذمة.	X
التأكد من تسليم المسلم في الموعد المحدد.	X
التأكد من ذكر موصفات السلم.	X
التأكد من صحة الضمانات.	X
التأكد من تسليم الثمن في مجلس العقد.	X
التأكد من صرف غرامات التأخير لأوجه الخير.	X

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادًا على استمارات المدقق الشرعي لبنك الإسكان الجزائر

- **بالنسبة للاعتماد:** تختلف استمارة التدقيق الشرعي للاعتماد حيث تكون كالتالي:

الملحق رقم (04): استمارة التدقيق الشرعي مرابحة اعتماد

التأكد من فتح الاعتماد باسم البنك.	X
التأكد من التعليمات الصادرة عبر السويفت.	X
التأكد من عدم وجود ما يفيد ارتباط قائم بين المورد والعميل.ظ	X
التأكد من أن العميل غير المورد.	X
التأكد من عدم تسديد تسبيق أو عربون من العميل إلى المورد.	X
التأكد من أن تاريخ عقد المرابحة وقع بعد التسديد النهائي للمورد.	X
التأكد من حصر جميع التكاليف واحتسابها في تكلفة الشراء.	X
التأكد من تظهير بويصلة الشحن سابق لإمضاء عقد المرابحة*.	X
التأكد من أن البنك لم يأخذ هامش الجدية أكثر من الضرر عند النكول.	X
التأكد من صرف غرامات التأخير في أوجه الخير (إن وجدت).	X

* تعتبر بويصلة الشحن كوثيقة سند الملكية وفي نفس الوقت سند نقل، إذ يجب أن يكون تظهيرها أو نقل ملكيتها قبل إتمام عقد المرابحة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المدقق الشرعي بنك الإسكان الجزائر.

4.3 تقرير المدقق الشرعي:

هذا وبعد أن يقوم المدقق الشرعي بالقيام بعملية الرقابة والتدقيق يقوم بإعداد تقرير يحتوي على اسمه واسم الذين اشتركوا معه في عملية التدقيق، اضافةً إلى النماذج والعقود محل التدقيق، ذلك بالتفسير في نص الملاحظة الشرعية، ورد الإدارة، مع تعليق المدقق الشرعي، وتعليق هيئة الرقابة الشرعية، وفي الأخير يتم وضع الإجراء التصحيحي المتخذ للحد من المخالفات الشرعية ووضع حلول إن وجدت أو الإزالة الكاملة.

5.3 تقرير هيئة الرقابة الشرعية:

بعد إطلاع هيئة الرقابة الشرعية على تقرير المدقق الشرعي، تقوم بإعداد تقرير يتضمن بعض العناصر من بينها (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الاسلامية، 2018، صفحة 1048): عنوان التقرير، الجهة الموجه إليها التقرير، الفقرة الافتتاحية، مسؤولية الإدارة، نطاق عمل هيئة الرقابة، إبداء الرأي، وتوقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

6.3 متطلبات نجاح الرقابة والتدقيق الشرعي في البنوك الربوية.

لعل من أبرز الاختلافات بين المعاملات التقليدية في البنوك الربوية والمعاملات الإسلامية – كفرع أو شباك مستقل ماليا ومحاسبيا– هو وجود رقابة شرعية لضمان إتباع تلك المعاملات للشريعة الإسلامية وعدم خروجها عن القواعد المعمولة بها، والمرسومة من قبل الفقهاء والمتخصصين، ذلك ومن أبرز متطلبات نجاح الرقابة الشرعية في البنوك وجود بعض الشروط التي تتمثل في:

- **استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:** يعتبر أهم عنصر ليس لنجاح الرقابة الشرعية فقط بل لنجاح المعاملات المالية الإسلامية، وإعطاء مصداقية للشباك، ذلك أنه لابد من أن تكون هيئة الرقابة الشرعية وحدة مستلقة بذاتها، حيث تعطي لهم الحرية في اكتشاف المخالفات وتصحيحها بدون قيود، ذلك وأنه عند اكتشاف الأخطاء تقوم الهيئة بإعلام الجهة الخاصة محل التدقيق، وإذا لم تصحح المخالفة تتجه إلى الجهاز التنفيذي وفي حالة التجاوز تقوم بإعلام المجلس الأعلى، وفي حالة عدم عمل المجلس الأعلى بالإجراءات والمعالجة تقوم بالاتجاه للجمعية العمومية للمساهمين، أما في حالة عدم التصحيح والعلاج من قبل الجمعية العامة للمساهمين، فهنا تقوم الهيئة بإعلام جميع الجهات المرتبطة بالبنك من متعاملين وغيرهم بالمخالفات المتحققة (القره داغي، 2013، صفحة 518).
- **وجود مدقق شرعي:** تتمثل أهمية وجود مدقق شرعي في أن المعاملات التي تقوم بترخيصها هيئة الرقابة الشرعية تتطلب وجود مراقب يقوم بفحص العمليات والوثائق للتأكد من أنها مطابقة للشريعة الإسلامية، فوجود مدقق شرعي يضمن لهيئة الرقابة الشرعية من أن المعاملات تتم وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- **استقلالية المدقق الشرعي:** إن من بين المشاكل التي تعترض التدقيق الشرعي هو أنهم يعتبرون عمال داخل البنك، أي أنهم تابعون للإدارة العليا، ذلك وبما أنهم تابعون للإدارة العليا فإنه من

الصعب الإفصاح عن المشاكل، إذ تتمثل الرواتب والتحفيزات في يد الإدارة العليا ومنه فسيكون الخوف داخل المدققين من إبداء الرأي الصحيح وعدم تلقي الرواتب أو الحصول على الترقيات، وعليه فمن متطلبات نجاح عملية الرقابة والتدقيق هو استقلالية المدقق الشرعي وأن يكون تابعا لرئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فنيا، ولرئيس مجلس الإدارة إداريا (القره داغي، 2013، صفحة 518).

4. تحليل النتائج

اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** "تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإصدار الفتاوى وفق المجلس الإسلامي الأعلى للإفتاء"، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالاعتماد على الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء المنبثقة من المجلس الإسلامي الأعلى.
- **الفرضية الثانية:** "يمكن لهيئة الرقابة الشرعية القيام بالرقابة والتدقيق الميداني"، من الصعب على هيئة الرقابة الشرعية القيام بعمليات الرقابة الميدانية التي هي من مهام المدقق الشرعي الذي يتولى عملية الفحص وفق برنامج يعده بعد إطلاع هيئة الرقابة الشرعية عليه.
- **الفرضية الثالثة:** "لنجاح عملية الرقابة والتدقيق الشرعي يلزم وجود مدقق شرعي يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة"، يتعين على البنوك التي تقوم بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في فروعها أن تقوم بتعيين مدقق شرعي يكون تابع لهيئة الرقابة الشرعية يتولى عملية فحص والتأكد من أن العمليات تسير وفقاً لما اقرته هيئة الرقابة الشرعية.

6. الخاتمة:

يتضح أن الرقابة الشرعية تعطي القدرة على ضمان تحقيق المعاملات وفق متطلبات الشرعية الإسلامية، لما لأعضاءها خلفية شرعية تسمح لهم بتحديد صحة المعاملات من تلك غير الجائزة، وأن الأخطاء الشرعية يتم اكتشافها من خلال طريقتين، الطريقة الأولى عن طريق فحص العقود والنماذج والوثائق من قبل هيئة الرقابة الشرعية، والطريقة الثانية عن طريق المدقق الشرعي من خلال فحصه للمستندات وأوراق التنفيذ ومن إطلاعه على المكلفين بالمعاملات الإسلامية. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل في:

- أن هيئة الرقابة الشرعية لها علاقة بعنصر لا يقل أهمية وهو التدقيق الشرعي، والذي يعتبر العمود الفقري للرقابة الشرعي.
- أن ضمان سير المعاملات وفق الشرعية يتحقق بعد تحقق استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

التوصيات:

- العمل على إنشاء هيئة رقابة خارجية تكون تابعة للبنك المركزي تقوم بعمليات الرقابة الشرعية والتأكد من مدى الالتزام بالأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تدريب الموظفين المكلفين بالصيرفة الإسلامية لتكون لهم معرفة علمية بالمعاملات المالية الإسلامية.

6. قائمة المراجع:

الكتب

- أحمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة ط1 (المجلد 01). القاهرة: عالم الكتب.
- أشرف محمود. (بلا تاريخ). الرقابة الشرعية بالبنوك غياب فقه التجربة.
- المعايير الشرعية. (2018). ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الاسلامية. 14. (البنك المركزي العراقي، المحرر) العراق.
- حسين شحاته. (2001). أصول المراجعة والمراقبة في الإسلام . القاهرة : مكتبة دار التقوى.
- حمزة عبد الكريم محمد حماد. (07 جانفي, 2004). الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية. 20-21. (الجامعة الاردنية, رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، المحرر)
- شهاب احمد سعيد العزري. (2012). ادارة البنوك الاسلامية (المجلد 01). الاردن: دار النفائس.
- علي محي الدين القره داغي. (2013). بحوث في فقه البنوك الإسلامية (الإصدار 02، المجلد 02). بيروت، لبنان: شركة دار البشائر الإسلامية.
- فؤاد بن حدو. (2021). الصيرفة الاسلامية: موسوعة علمية عن الية عمل البنوك (المجلد 01). قسنطينة: الفا للوثائق.
- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الروفعي ابن منظور. (1392 هـ). لسان العرب (الإصدار دار المعارف). القاهرة، مصر: دار المعارف.
- مطلق جاسر مطلق الجاسر. (2017). موسوعة الشرى لابحاث التدقيق الشرعي مؤتمر التدقيق الشرعي. التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الاسلامية، 28. (دار التمويل الاسلامي، المحرر) ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة . تم الاسترداد من www.shura.com.kw
- هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و الاسلامية. (2015). معايير الحوكمة. البحرين: دار الميمان للنشر والتوزيع.

يحي محمد زكريا. (2019). الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الاسلامية (الإصدار الأولى). مركز أبحاث فقه المعاملات المالية.

المقالات:

- أبو معمر، فارس. (1995). أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي. مجلة الجامعة الإسلامية.
- محمد عواد الفزيع. (27 08, 2009). دليل إجراءات التدقيق الشرعي. مجلة الشريعة والقانون.

- ياسين فيان عبد الرحمان، حسين ابتسام علي، وعطارد سعد. (2020). دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 9.
- يوسف بن عبد الله شبيلي. (2011). الرقابة الشرعية على المصارف. مجلة العدل (53).

مداخلات:

- عبد الستار أبو غدة. (10-09 10, 2001). الهيئات الشرعية تأسيسها، اهدافها، واقعها. المؤتمر الاول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية. البحرين، البحرين.

مواقع إنترنت:

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - بنك الاسكان(hbtf.com) (23.10.2023)

مراجع باللغة الأجنبية:

- BANK NEGARA MALAYSIA. (2017, December 11). Exposure Draft on Shariah Governance. Retrieved from BNM: https://www.bnm.gov.my/-/ed-shariah-governance-13112017/
- The Institute of Internal Auditors, Global Internal Audit Standards, January-2024, Web Site: Home | The Institute of Internal Auditors | The IIA